تونس وتجربة الاستعمار الزراعي الرسمي منذ 1892

ناجي كشّيدة*

الملخص:

بعد مرور بضع سنوات على تركّز النظام الاستعماري بتونس وبالرغم من المجهودات المبذولة لاستغلال الأراضي المستحوذ عليها والعمل على إقحامها في الدّورة الإنتاجية الاستعمارية. خابت أمال الفرنسيين إذ لم ترتق النتائج إلى المأمول خاصة على المستوى الاستيطاني الذيّ بقي منكمشا ولاح تفوّق العنصر الايطالي عدديّا على نظرائهم من الفرنسيين وتبلور ما يعرف "بالخطر الايطالي"، الذي اتخذته السلطات الاستعمارية بباريس وتونس ذريعة – قصد حجب عجزها وقصور أداءها– لتعتمد سياسة الاستيطان الرسمي منذ 1892، سياسة قائمة على تنشيط الاستيطان اعتمادا على صغار المعمّرين الفرنسيين.

اقترنت هذه المرحلة الجديدة بجملة من الخطوات والإجراءات التشجيعّية والمحفّزة لإغراء الفرنسيين بالقدوم. وقد لعب المنظّرون الاستعماريون وكبار الإداريين الفرنسيين أدوارا ريادية لصياغتها وتطبيقها على الأراضي التونسية التي أصبحت سهلة للاستغلال الاستعماري والتوطين الأوروبي.

Abstract

After a few years of the focus of the colonial system in Tunisia and in spite of the efforts made to exploit the land acquired and work on insetting it in the colonial production cycle. But hopes were dashed as the French results did not live up to the hopefuls on the private settlement level, which remained wrinkled while reform outweigh the Italian element numerically on his French counterpart and crystallized what is known as the "Italian danger" taken by colonial authorities in

*– باحث في التاريخ المعاصر بكلية الآداب و العلوم الإنسانية ، سوسة – تونس

Paris and Tunis excuse intentionally withheld deficit and palaces performance, in order to adopt formal settlement policy since 1892, which is a policy based on the revitalization of the settlement, depending on the young French centenarians. This new phase was coupled with inter steps, procedures and motivational incentive to lure French people. Theorist's colonial administrators and senior leadership have played big roles for the French formulated and applied to the Tunisian territory, which became easy colonial exploitation and European settlement.

مقدمة:

لم تكد تنقض العشرية الأولى من الوجود الفرنسي بتونس حتّى لاحت للإداريين الاستعماريين مواطن نقص ومواضع هنّات صلب السّياسة الاستعمارية الحرّة المتبعة، فقد وجدت الإدارة الاستعمارية نفسها مجبرة على إعادة حساباتها والقيام بوقفة تأملية لواقعها الاستعماري، من هنا نشأت الفكرة نحو تبنى سياسة أخرى أكثر فاعلية بغاية تركيز المستوطنين الفرنسيين ولاح من المؤكد اعتماد سياسة الاستعمار الزراعي الرسمي منذ سنة 1892 هذه السنة المنعرج في تاريخ تونس المعاصر تحت الحماية الفرنسية نظرا للتحولات الجذرية التي ستصاحبها على مستويات عدة.

1-اعتماد الاستعمار الزراعي الرسمي بتونس منذ1892:

أ- مفهومه:

بخلاف الطريقة المعتمدة سلفا سيكون الاستعمار الرسمي فرصة سانحة لتمارس من خلالها الإدارة الفرنسية واسع صلاحياتها حتى يتم إقحام تونس وبصفة نهائية في المنظومة الاقتصادية الفرنسية[1]، وهذا ما ستؤكّده إدارة الفلاحة من خلال تعريفها لهذه السياسة:"استغلا لبعض الأراضي المتروكة وغير المستغلة من أملاك الدولة لتوطين المستوطنين الفرنسيين واقتناء ملكيات ملائمة ومتوفرة بمساعدة صناديق خاصة لبيعها فيما بعد بتسهيلات في الدفع وبشروط ميسرة"[2].

انطلاقا من هذا التعريف تتضح لنا معالم هذه المرحلة القادمة: تدخل مباشر وحضور قوى للإدارة على مستوى توفير الأراضي لخلق التفوق العددي الفرنسي الذي ظل متأخرا مقارنة بنظيره الايطالي. وبالتالي ستكون الأرض التونسية محور هذه المرحلة لكونها تمثل الرهان الذي سيحدّد مصير الفرنسيين بتونس وسيمكنهم من بسط النفوذ وإحكام القبضة على البلاد وخاصة دواخلها تلبية لما يطلبه المستوطنون وخاصة الصغار منهم ومحدودي الإمكانيات[3]. وقد يتبادر للأذهان بأن المرحلة الجديدة هي حتما نوع من القطع مع الماضي،أي مع التجربة السابقة ولكن العكس صحيح حيث سيخلق نوع من التعايش بين التجربتين ولن تندثر مقومات الأولى بل ستسير الثانية على خطاها[4]، وسيحاول الإداريون الفرنسيون الاعتبار من الأخطاء محاولين في ذات الوقت استصلاح النقائص معتمدين بالأساس على صغار المستوطنين بتمكينهم من مقاسم صغرى تتراوح مساحة الواحد منها بين 35 و50 هكتار، وبذلك ستخلق فئة هامة من صغار المستوطنون [5] الذين كانوا قد مهّدوا الطريق أمام التجربة الاستعمارية والاستيطانية وقاموا بعمل هام بالجزائر.

هكذا إذا ومنذ 1892 ستودّع الإدارة الفرنسية بتونس مرحلة أولى كانت إلى حدّ ما سلبية على مستوى تكريس تفوقه العددي واقتصر الحضور على الرأسماليين والشركات الكبرى لا غير. حالة صورها جونبونسيه « Jean Poncet » بالقول: "جعل من تونس مستعمرة رأسمال فرنسي بدون فرنسيين"[6] لتفتح بعدها عهدا جديدا يرتكز على صغار الفلاّحين، المقاسم المتوسطة والصغرى مع حضور لافت لانتباه للدولة من خلال إدارة الفلاحة وباقي الهياكل المختصة والتي ستلعب الدور القيادي في عمليات توفير الأراضي وتقديمها للمستوطنين لاستغلالها وقلب ميزان القوى لصالحهم في الأرياف التونسية خاصة مع تعالي الأصوات بتونس والمتروبول نتيجة التهديد الفعلي

الذي يمثله الايطاليون للوجود الفرنسي بتونس وهو ما اصطلح عليه في العشرينية الأخيرة من القرن التاسع عشر بالخطر الايطالي.

ب – مقوّمات هذه المرحلة الجديدة:

بعد فترة أولى من الاستعمار الزراعي للبلاد لم ترتق نتائجها إلى مستوى الطموحات، أصبحت الإدارة الاستعمارية مُجبرة على إنجاح المرحلة الجديدة، حيث سيكون الاختلاف باديا للعيان لا على مستوى الجوهر والمضمون فحسب بل حتّى زمنيا إذ ستكون هذه المرحلة أطول باعتبار أن سنة 1914 ستمثل نقطة هامة للمتروبول وللمستعمرة على حدّ السواء.

إذا هي مرحلة تختلف فيها المقومات عن الأولى. حيث ستلعب الدولة دورا قياديّا لإنجاح المشروع الاستغلالي الاستعماري فخلالها شهد التمثيل الفلاحي للمعمرين تطورا ملحوظا، فبعد أن بعث "بول كامبون" غرفة للتجارة بتونس منذ السنوات الأولى لانتصاب الحماية تعالت أصوات المعمرين بالجزء الجنوبي من تونس مدافعين عن مصالحهم. ما دفع بالمقيم العام إلى تركيز غرفة للتجارة تهم الجزء الجنوبي من تونس ومقرها سوسة[8]، وتغطي المراقبات المدنية بالوسط والجنوب قبل أن يتم إحداث أخرى بصفاقس لتصبح مشعة على مراقبات جنوب البلاد في حين تكون غرفة سوسة مقتصرة على مصالح مستوطني الساحل والوسط. وستتبلور الأولوية التي يحظى بها القطاع الفلاحي أكثر مع تعاظم النشاط التجاري والفلاحي للوسط التونسي والجنوب من خلال تركيز غرفتين مختلطتين للتجارة والفلاحة واحدة بسوسة وأخرى بصفاقس. ولئن انطلق العمل الفعلي لهما في سنة 1896 فإن مشاريع القوانين المركّزة لهما صدرت قبل ذلك بفترة[9]. وسيتبلور تدخل الدولة مع بروز إدارة الفلاحة كأكثر الإدارات الفنيّة نشاطا من أجل تعمير البلاد بالفرنسيين وحلّ النزاعات العقاريّة خاصّة تلك المتصلة قانونيّا بأملاك الدولة كما هو الشأن في قضية هنشير الحمراء[10] الواقع بالوسط

التونسي (جهة القصرين) حيث كان "لبولبورد" مدير الفلاحة رأي واضح أقرّب عد ممشروعية تسجيله ذا العقار وإحالة هذا الملفّ إلى السلطات الأخرى لكونه خرج عن صلاحيات إدارة أملاك الدولة وقد أظهر "لبولبورد" في هذا السياق إلماما كبيرا بميدان التشريع الإسلامي والمطبّق خاصة بتونس حيث أوصى في آخر تقريره[11] الموجه للمقيم العام بضرورة تجنب الوقوع في مثل هذه الإشكاليات التي من شأنها إعاقة عملية توفير رصيد عقاري هام للدولة ويمكن توظيفه في زراعة الزياتين في ظل تكالب الطمّاعين[12]على مثل هذه الأراضي التي اصطلح عليها صاحب التقرير بالأراضي"العربيّة". وقد تضمنت هذه ا لفترة كذلك إرادة الإدارة الفرنسيّة في تحديد الأملاك خاصة كانت أو عامّة وحتّى الأحباس[13] كانت هدفا للأطماع الاستعماريّة. هذه الحالة لا تعتبر الوحيدة في هذا التمشّي الجديد للإدارة الفرنسيّة عامة ولإدارة الفلاحة،حيث سارع "بولبورد" إلى مراسلة الوزير الأكبر[14]، عندما يتعلق الأمر بتعنّت أو تهرّب بعض المستنزلين من دفع ما عليهم من أداء لفائدة جمعية الأحباس أو إدارة أملاك الدولة.

من خلال ما تقدمت برز إدارة الاستعمارية حريصة على ضمان وفرة الأراضي للمستوطنين وعلى تخليص المجال العقاري التونسي من كلّ الشوائب المهددة لاستحواذ الفرنسيين عليها والتي من شأنها إعاقة عمليّة التوسّع العقاري الأوروبي والفرنسي خاصة مع بروز نواة جديدة من الفرنسيين الحريصين على الاستقرار بالبلاد [15]ما سيمثل تحولا على مستوى طرق استغلالا لأرض حيث سيعوّض الاستغلال المباشر عمليّات المضاربة والتملّك التغيّبي. وستمنح للأرض قيمة أخرى وأبعاد أكبر لكونها تمثلا لرابط القوي بين المستوطن الراغب في الاستقرار والبلاد الجديدة التي لازالت تنتظر القادمين لاستغلال طاقاتها مع وجود هياكل إداريّة على رأسها الإقامة العامّة هذه العين الساهرة على ارتفاع نسق الهجرة التي ستلعب دورا هامّا لتجاوز الهيمنة العدديّة الإيطاليّة خاصّة في

الأرياف التونسيّة، عمليّة ستتم عبر عدّة أساليب: المغرية والمرغّبة في القدوم لتونس كمستعمرة للإستيطان ولا للمضاربة العقارية التي خرج الايطاليّون منها أكبر المستفيدين على حساب الفرنسيين.

هذه الحملات الحكومية ستساهم في ارتفاع سعر الأرض خاصة بالشمال حيث تراوح سعر الهكتار الواحد بين 200 و 300 فرنك[16]، حيث كان لإدارة الفلاحة هدف تمثّل في تركيز المعمّرين بالمناطق الخصبة من البلاد وأحواض الأودية حول العاصمة وعلى شعاعي قدّر ب25 كيلومتر[17]، وبذلك ستنجح الإدارة الاستعماريّة في أحد رهاناتها بعيدا عن المضاربة، هذا الرّهان هو الرفع من قيمة الأرض باعتبارها القاطرة الجاذبة للفرنسيين القادمين من فرنسا والجزائر[18]، وبعملية مقارنة بسيطة يمكن التأكّد من الاختلاف الجوهري على مستوى مقوّمات التجربتين الاستعماريتين فالاستغلال المباشر عن طريق الفرنسيين أنفسهم عوّض الملاّك التغّيبين ومثّل صغار المستوطنين الفرنسيين العمود الفقري لهذه المرحلة وغاب الرأسمالي ونفي حين استمدّت الأرض قيمتها من إنتاجها لا من عملية المضاربة. بذلك وخلال المرحلة الثانية تبلورت ملامح تونس كأرض مستعمرة بغاية الاستغلال والنهب المنظّم والاستيطان عكس ما مثّلته في السابق كأرض للمضاربة والمنافسة العقاريّة، وهذه الحالة هي الحالة النهائيّة التي عملت الإدارة الفرنسيّة على تحقيقها موكلة كل الصلاحيّات لإدارات استعمارية نشيطة خاصّة خلال العشريّة الأخيرة من القرن التاسع عشر.

2-استحقاقات المرحلة الجديدة:

اصطلح على هذه المرحلة –بداية من 1890- بمرحلة مقاومة الخطر الإيطالي "Le Italien peril"، هذا الخطر الذي استفحل بالأرياف التونسية، ولّد وضعا يراه المنظّرون الاستعماريون بمثابة التهديد الفعلي للوجود الفرنسي بالمحمية والذي بإمكانه تقويض هيمنتهم السياسية[19] والاقتصادية عليها لذلك كثفوا من حملاتهم الدعائية وكتاباتهم

الصحفية لدفع الحكومة الفرنسية بالمتروبول والإدارة الاستعمارية بتونس إلى إيجاد وضع أكثر أريحية للمعمرين الفرنسيين.

الخطر الإيطالي بتونس بين التأكيد والدحض:

أ– **مبالغة الدعاية الرسمية**:بدأت هذه الفكرة بالبروز والانتشار بقوة خلال العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر، متدعّمة خاصة بقدوم دعاة منادين بضرورة توطين الفرنسيين بالأرياف التونسية، وكان على رأسهم "فكتور دي كارنيار" Victor de Carnières الذي مثّل إلى جانب آخرين المدافعين الأوائل عن مصالح المعمرين والأكثر تأثيرا في صفوف الإداريين الفرنسيين بتونس وهو الملقب بسيد أو حاكم منطقة سليمان(Seigneur de Soliman)الواقعة جنوب العاصمة و المعروفة بخصوبة أراضيها.

وقد لاقت مواقفهم رواجا خاصة عبر المراهنة على أهمية تعمير مناطق البلاد التونسية بصغار المستوطنين بقصد خلق التفوق العددي لأبناء المتروبول في ظل تصاعد وتيرة الهجرة الإيطالية نحو تونس وخاصة الصقليين منهم.

وللتذكير فقد خرج هؤلاء أكبر عنصر مستفيد من عمليات المضاربة العقارية التي خضعت لها الأراضي التونسية، وهي عمليات قامت بها الشركات العقارية الكبرى والمضاربون في فترة لم يقع فيها التركيز على جنسية مُقتني الأراضي[20] بقدر ما كان التركيز مُنصبّا على الأرباح والعائدات المالية الهامة خاصة بعد توفير المقاسم الصغرى التي مثلت الإطار الملائم لتركز صغار الفلاحين من الإيطاليين.في هذا الاتجاه يمكن تقبّل تخوفات الجانب الفرنسي واعتبارها مُلحّة، إذا أدركنا بأن العديد من القادمين من الجنوب الإيطالي بإمكانهم التحول إلى ملاكين وبالتالي مزاحمة الفرنسيين بصفة فعلية خاصة على مستوى المقاسم الصغرى فمن خلالقراءة أولية لتوزّع المساحات الفلاحّية بين الفرنسيين ونظرائهم الإيطاليين[21] الذينفاقت نسبة تملكهمللمقاسم

الصّغرى(56%)في حين لا تتجاوز)(6.5%للضّيعات المتراوحة مساحتها بين 100و 500هكتار و لا تمثّل5.8%)(لما أكثر من 2000 هكتار.

لكن هذا التملك الإيطالي لن يرتق إلى مستوى التهديد الفعلي والمتواصل للوجود الفرنسي إذ أن السيطرة الإيطالية اقتصرت فقط على المقاسم الصغرى والمتراوحة مساحتها بين 10 و20 هك في حين حافظ الفرنسيون على مكانتهم الأولى بعيدا عن كل أشكال المنافسة وبسطوا هيمنة مطلقة على الضيّعات ذات المساحات المتوسطة والكبرى وهذا ما يفضي إلى الإقرار بأن كل ما أثير حول الخطر الإيطالي كان مردّه الأساسي رغبة العديد من الإداريين الفرنسيين المتواجدين بالبلاد التونسية في إلحاقها بفرنسا والتخلي عن نظام الحماية لما حمله من قصور ونقائص.

من المبررات الأخرى التي استند إليها الفرنسيون لتبرير موقفهم "العدائي" تجاه الإيطاليين:"الدواعي الأمنية" إنّ صحّ التعبير، نظرا لتخفي العديد منهم وراء قناع العمل الفلاحي للتضليل باعتبارهم من المطلوبين للعدالة [22] بسبب الجرائم المختلفة التي يرتكبونها ولم تتوان الأوساط الفرنسية عن تصوير الإيطاليين والصقليين في صورة المجرمين الخطرين المهدّدين للأمن العام ولأمن الفرنسيين بصفة خاصة وبالتالي عرقلة المسيرة الحضارية التي قدم لأجلها الفرنسيون.

أضحى الإيطالي القادم إلى تونس ومن منظار رسمي فرنسي في مرتبة موازية للأهلي الذي تنطبق عليه كل صفات الجهل والتخلف عن ركاب الحضارة التي مثلها الفرنسيون دون غيرهم لذلك وجب التخلص منهم وإزاحتهم عن مسار تحديث البلاد التونسية. هذا الحضور القوي للإيطاليين –وفي غالبيتهم من صغار الفلاحين والمزارعين– فرض عليهم ممارسة اختصاصهم الأوّل المتمثّل في غراسة الكروم حيث كانت سيطرتهم مطلقة في هذا المجال[23] وبمعظم المجال الجغرافي للمراقبات المدنية التي

استقروا بها وخاصة الملائمة من حيث نوعية التربة والمناخ لإنجاح هذه النوعية من الغراسات التي تتطلب يد عاملة وفيرة طيعة وذات خبرة.

ولم يتوان الفرنسيون في هذا السياق ولغاية الدّعاية ضد الإيطاليين في توظيف كل الوسائل الممكنة لتضخيم الحضور الإيطالي بتونس حيث أشار قاستون لوط Gaston" "Loth بأن القنصل الإيطالي ماكيافالي Machiavelli وّجه سنة 1892 تقريرا مفصلا إلى وزير الخارجية الإيطالي بروما ضمنه الممتلكات الإيطالية بتونس مؤكدا على ارتفاع قيمتها التي تجاوزت عتبة الـ8 ملايين فرنك حيث نجدها تتوزع عبر المراقبات المدنية للبلاد كما يلي:

قيمة الممتلكات الايطالية وتوزعها المجالي بتونس سنة 1892[24]

التوّزع حسب المراقبات	القيمة بالمليون فرنك
المراقبة المدنية بتونس	مليون فرنك
المراقبة المدنية بسوسة	3.114ألف فرنك
المراقبة المدنية بصفاقس	1.010 ألف فرنك
المراقبة المدنية بالمهدية	1.190 ألف فرنك
المراقبة المدنية بقابس	205 ألف فرنك
المراقبة المدنية بجربة	275 ألف فرنك
مراقبة حلق الوادى	1.117 ألف فرنك

هذه الأرقام الواردة بالتقرير وإن كانت عامة بحيث لم توضح إن كانت هذه الممتلكات الإيطالية حضرية أو ريفية أي متعلقة بالأرض فإنها جاءت حاملة لمعنيين اثنين:

أوّلهما: قوة الحضور الإيطالي بتونس والذي يمكن اعتباره أمرا عاديا نتيجة أسباب تاريخية، جغرافية، اقتصادية وسياسية يتجاهلها الفرنسيون.

ثانيهما: توظيفها من قبل الفرنسيين واستعمالها كأداة للدّعاية ضد الإيطاليين المتوافدين على البلاد لكسب التأييد لموقفهم المتصلب وفرض آرائهم على السلطات الإدارية الفرنسية بتونس وحتى بالمترو بول.

والعكس تماما نجده عند بول بورد الذي صرّح بأنه لا توجد سوى ضيعة واحدة بجهة زغوان تمسح 2.300 هك. هذا الوجود الإيطالي الذي بدا مفزعا للفرنسيين الحريصين على ضمان تواجدهم المفرد بتونس دفع بالبعض منهم إلى إطلاق صيحة فزع[25] كصيغة للتعبير عن خطورة ما آل إليه الوضع بالبلاد، وضع عبر عنه جول سوران J. Saurin بالقول:"إنّنا سنفقد السيطرة السياسية على تونس في صورة تركنا الإيطاليين يستحوذون على الأرض واكتفائنا بلعب دور الإداري والعسكري والأغنياء الرأسماليين"[26].

فعلا وبناء على هذه الصورة التي رسمها المدافعون عن المصالح الفرنسية بتونس يصبح وجودهم مهدّدا لا على مستوى فقدان الأرض لصالح الإيطاليين فحسب بل كذلك سيفلت زمام المقاليد السياسية من أيديهم.فتونس تبقى لعدة اعتبارات محلّ اهتمام الإيطاليين، فهي أقرب نقطة من الضفة المقابلة من المتوسط وبإمكان إيطاليا استعادة أمجاد روما بإفريقيا، وبالرغم من كون الصراع قد حسم لصالح فرنسا منذ سنوات إلا أن موقفها لا زال معارضا للهيمنة الفرنسية.

أما على مستوى الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالتعدّادات المتواترة لسكان البلاد التونسية خاصة من الأوروبيين نلحظ الفارق الشاسع بين الإيطاليين ونظراؤهم الفرنسيين وهذا ما أبرزته الإحصائيات التي أوردها شارل مونشيكور [27]بعنوان:

الأوروبيون بتونس بين 1881 و1896

السنة	الفرنسيون	الإيطاليون	المالطيون
1881	700	11200	7000
1891	10000	21000	11700
1896	15000	55000	10200

هذه الأرقام الرسمية شكّك في مصداقيتها الكاتب الفرنسي نفسه الذي أوعز ذلك إلى اعتماد المتروبول لسياسة تختلف من مجموعة بشرية إلى أخرى في حين أشار في موضع آخر إلى غلبة التوقعات من جهة والاعتماد على المراسلات. فهذه العملية حادت عن هدفها المرسوم لها نظرا لافتقارها لخاصيتي الدقة والمصداقية. هذا التوافد المتواتر للإيطاليين على تونس سيرافقه في ذات الوقت تغيّر جذري على مستوى نوعية الفرنسيين القادمين بنية تعمير الأرياف التونسية.

وستبرز بالبلاد نواة من المستوطنين المحبّذين لطرق الاستغلال المباشر للأرض وسيكون "دي كارينار وسوران" من أهمّ رموزها موظفين في ذلك الدعاية عن طريق الصحف والجرائد مثل"تونس الفرنسية"، المعمّر والإلحاق "L'annexion". وستقود هذه المجموعة من الفرنسيين حملة شرسة ضد الإدارة الاستعمارية وبالخصوص إدارة الفلاحة متهمّة إياها بالتقصير فقد صرّح فكتور دي كارنيار بأن السيد بورد "غير مؤهل لتبؤ مثل هذا المنصب"، معتبرا معاملته للمعمّرين الفرنسيين "كمعاملة السّجان للمحكومين بالأشغال الشاقة في المستعمرات الفرنسية"[28].

وقد كان دي كارنيار في خلاف مستمر مع الإدارة الفرنسية بتونس وخاصة مع الساهرين على تنفيذ البرامج الاستعمارية وهو بحق من غلاة الاستعمار بتونس أو ما يعرف بالمتفوقين PrépondérantsLes وتبعا لهذا التمشي الجديد ستصبح الإدارة مطالبة حسب شارل ريبان Charles Riban[29] بـ:

– توفير الأراضي وبأسعار مدروسة على أن تكون أماكنها سهلة البلوغ مع ضرورة توفّر بعض الخاصيات [الخصوبة، وفرة المياه...]

– بعث التجمعات السكنية لتسهيل استقرار المستوطنين بالأرياف مع ضمان كل متطلبات العيش: كالمدرسة، الكنيسة، البريد والأمن.

– ضرورة معاضدة الشركات الكبرى والمستقرة بالبلاد لهذا المجهود وبالتالي يمكن اعتبار هذه النواة قوة ضغط لصالح المعمّرين تدفع بالحكومة الفرنسية إلى تبنّي سياسة جديدة تحت مفهوم مقاومة الخطر الإيطالي.

هذا الخطر المزعوم استمد "مشروعيته" من المبالغات التي قام عليها الإدعاء الفرنسي فالأعداد الهائلة للوافدين من إيطاليا والتي ناهزت زيادتها السنوية الـ3000مهاجر في الفترة الممتدة بين 1890 و1895 ولتصل إلى 5 آلاف بين 1895 و1900[30]، ولم تكن في غالبيتها ميسورة وصاحبة رأسمال يخول لها احتلال مكانة مرموقة في تنظيم المجال وتصريف الشؤون الإدارية والسياسية نظرا لغالبية الفئات الفقيرة والمتواضعة الإمكانيات التي تتصدر نسب الجموع الإيطالية القادمة وهذا ما سيشرحه الجدول التالي:

التركيبة المهنية للإيطاليين الوافدين على تونس بين 1891-1897[31].

الحرفة أو المهنة	النسبة من مجموع القادمين
فلاّحون	%47.47
عمّال	23.66
بنّاؤن	13.92
تجّار	01.63

الحقيقة البادية للعيان بداية تشكل وجود إيطالي فلاحي لا أكثر، فالأغلبية من الوافدين فلاحون همّهم الوحيد خدمة الأرض إن كان بالتملك أو عند الفرنسيين قصد تحسين ظروف عيشهم وهو ما افتقدوه في بلد الانطلاق. وبالتالي توفير المادّة الخام والأساسية لخدمة الفرنسيين فلاحيا أو على مستوى تهيئة البنية التحتية في حين يبقى الاهتمام السياسي منعدما أو آخر اهتماماتها. هذا ما يدحض الآراء القائلة بالخطر السياسي الإيطالي المحدق بالفرنسيين الذين مارسوا كل وسائل النفوذ وأشكال الدعاية بتونس وبالمتروبول.

وخلال هذه الفترة أصبح بالإمكان الحديث عن تبلور ما يمكن تسميته بـ"الحزب الفلاحي" [32] Parti agrarien كقوة مؤثرة في البلاد وذات نفوذ في المجال السياسي تجاوز ما يتمتع به باقي الإداريون الفرنسيون بالبلاد من صلاحيات. هذه القوة الجديدة والقادمة بسرعة من أجل خلق واقع استعماري جديد ستعمل على توجيه الدعوة الصريحة للدولة الفرنسية للقيام بواجباتها كاملة وتحمّل مسؤولياتها تجاه مواطنيها بتونس.

مسؤوليات لخصّها جول سوران فيما يلي[33] :

– تدعيم تيارات الهجرة من المتروبول نحو الأراضي التونسية.

– توفير الأراضي الكافية واللازمة لهذه الأدفاق البشرية المتعطشة لخدمة الأرض.

أراضي تكون في شكل مقاسم صغرى.

– خلق المراكز الاستيطانية المتوفرة على كل المرافق الحيوية والضرورية وتأمين تواجد المستوطنين بالأرياف.

هذه الدعوة –شأنها شأن عديد الدعوات الأخرى– ستكشف الوجه الحقيقي للوضع في تونس، وضع أفرز توجهات جديدة للإدارة الاستعمارية التي سترضخ لهذه المطالب والتي يمكن اعتبارها خدمة للوطن الأمّ على المستوى البعيد نظرا للعمل الكبير

الذي ينتظر الإدارة الاستعمارية حتى تتمكن من قلب الموازين الديّموغرافية لصالحها على أرض الواقع.

هذه المعطيات تعطي الدليل على تنامي نفوذ الشق المتشدّد من الاستعماريين الذين شكلوا قوة موازية لقوة الإدارة الاستعمارية بتونس ومثلوا ما يمكن اعتباره دولة داخل الدولة. فهل يمكن الحديث عن مصلحة أكيدة للمتروبول في المقام الأول في ظلّ تواجد تيار تقوده فئة محدّدة عدديا لكنها متنفذة إداريا: وهل أن دي كارنيار مثلا يمكن اعتباره وطنيا صادقا؟ وهل أن مساعي سوارن تنّم عن مصداقية فاقت مصداقية الجميع أو تجاوزت مجهودات الإدارة الاستعمارية بتونس من أجل تأمين وجود فرنسي دائم ومتواصل؟ أم أنّ الأغراض الذاتية الضيقة والمنافع الاقتصادية وحتى السياسية هي الدافع الأساسي لكل هذه الحملة؟

يبدو أن الاعتبار الثاني كان أشدّ حضورا وأكثر اتصالا بالواقع فكل ما نشر عن الهيمنة الإيطالية على الأرياف التونسية وعن تنامي الخطر السياسي الناتج عنها قام على مبالغات على مستوى الإحصائيات[34] صوّرت الفرنسيين من سلالة المنقرضين والمهدّدين بالطرد من تونس.

كما تجدر الإشارة إلى أن الرجلين–على سبيل الذكر لا الحصر– كانا من كبار الملاكين الفلاحيين بجهة الشمال الشرقي (الوطن القبلي) وما دفاعهما عن المعمّرين إلا دفاع عن مصالحهما الشخصية، كما لا ننسى بأن دي كارنيار نفسه ترأّس الغرفة الفلاحية ومثّل صوت المعمّرين ومن واجبه الدفاع عن المصالح الاقتصادية لهذه الفئة التي ربطت مصيرها وتواجدها بتونس بمصير فرنسا كبلد ذي أولوية ومن حقه الانتفاع بخيرات البلاد التي صرفت الملايين من الفرنكات لأجل احتلالها وسخرت كل القوى البشرية وغيرها لفرض الحماية الفرنسية عليها خاصة مع تصاعد أطماع دول الجوار وخاصة الأوروبية منها.

ب– التفوق الإيطالي نتاج مباشر للسياسة الفرنسية:

يقول رجل الاقتصاد والسياسي الفرنسي بول لوروا بولي Paul Leroy Beaulieuفي سياق ردّه على ضرورة توفير المقاسم الصغرى لفائدة المستوطنين "إن نحن قمنا بتقسيم جزء هام من التراب التونسي إلى مقاسم صغرى، فذلك لن يجلب إلاّ الإيطاليين لا الفرنسيين"[35] هذا الإقرار الصادر عن شخص ذي وزن في الإدارة الفرنسية يؤكد وبصفة جلية مكمن الداء، فتقصير الجانب الفرنسي واضح في مجال تعمير الأرياف التونسية وما قدوم الإيطاليين إلا نتيجة مباشرة لذلك أو هو بعبارة أخرى لسدّ هذا الشّغور الوظيفي المتصّل بالمجال الفلاحي.

فالسياسة الفرنسية المتبعة بالبلاد التونسية والتي اعتبرت قاصرة وحاملة لصفة الأنانية "L'égoïsme"[36]، جعلت هدفها الوحيد لا يتجاوز مجرد عملية لتوظيف رؤوس الأموال المكدّسة بالمتروبول والاكتفاء بتشغيلها عن طريق المضاربة العقارية. وهذا ما سهّل نفور الفرنسيين من الاستغلال المباشر والمفيد للأرض وبالتالي منح الفرصة كاملة أمام الإيطاليين للتوافد على البلاد، وهم التوّاقون لخدمة الأرض، حيث مثّلت تونس الملاذ الآمن جراء تدهور الأوضاع المعيشية خاصة بالجنوب الإيطالي.

بهذه الوضعية يمكن حصر المشكل في الجانب الفرنسي "المتقاعس" عن لعب دوره الريادي في سياق تعمير البلاد لكونه الماسك بزمام المقاليد السياسية وتجنب مثل هذه الوضعيات، فلا يمكن الادعاء بأن الإيطاليين قد هدّدوا الوجود الفرنسي من خلال توافدهم المتواتر على البلاد الأقرب جغرافيا لوطنهم الأصلي. هذا التوافد غير المرغوب فيه لم يكن اعتباطيا أو مبعوثا من العدم فالتخصّص الفلاحي عند الإيطاليين [خاصة على مستوى الزراعات التي مثلت العمود الفقري للاقتصاد الاستعماري كالقوارص والكروم] سهّل تزايد أعدادهم نظرا للاعتماد المفرط عليهم من قبل الملاّكين

الفرنسيين الذين وجدوا في اليد العاملة الإيطالية كل المواصفات اللازمة والضرورية لإنجاح مشاريعهم الفلاحية:

- اليد العاملة الوفيرة، الطيّعة والمختصة.
- انخفاض أجورها مقارنة باليد العاملة الفرنسية.
- غياب الاهتمام باليد العاملة المحلية "الأهلية" نظرا لانعدام الكفاءة.

ولعلّ العامل الذي سهل التواجد الإيطالي هو نفور الفرنسيين من الاضطلاع بالمهام الفلاحية وفسحهم المجال لذوي الاختصاص:

فالصقليون انفردوا بزراعة الكروم وحذق التعامل مع غراسه القوارص في حين كان الرّعي من نصيب أصيلي منطقة كالابريا، ولا نظن بأن الفرنسيين سيسمحون لأنفسهم بممارسة النشاط الرعوي. فالمسألة متعلقة أولا بهيبة الفرنسي بينما يتلخص دور المعمّر في هذه المقولة "يجب أن يكون المعمّر الفرنسي المشرف عن الأشغال لا المباشر للأعمال اليدوية"[37]. هذا التقسيم الأحادي للأدوار الفلاحية جعل الإيطاليين في اتصال مباشر مع الأرض التونسية تحت إشراف وتأطير فرنسي وبالتالي منح الإيطاليين شرعية التعلق بالأرض والذين لن يتأخروا في القيام بدورهم الموكول إليهم لتحسين ظروف عيشهم، وهو الهدف الأساسي لتواجدهم بتونس.

وبطريقة أكثر وضوحا وأمام تخلي الفرنسيين عن لعب دورهم الاستغلالي للمخزون العقاري للبلاد من ناحية والتهميش المتواصل لليد العاملة المحلية، وجد الإيطاليون أنفسهم أسيادا[38] للأرض التي يستغلونها. ما سيفتح الباب أمام تشبّثهم بهذه الأرض الممنوحة وتلك فرصة نادرة في ظل الحرمان الذي عانوا منه طويلا في بلادهم الأصلية. كما تتحمل الشركات العقارية الفرنسية المنتصبة بالبلاد جزءا من المسؤولية، فعمليات التفريط في المقاسم الصغرى لم يقع التنصيص خلالها على أولوية المعمّرين

الفرنسيين [هذا في صورة وجود العدد الكافي من هؤلاء] فتحت الباب على مصراعيه أمام الوافدين الجدد الذين لم يفوّتوا مثل هذه الفرصة النادرة لتثبيت أقدامهم بتونس.

مثل هذه العمليات المتكررة وخلال فترة زمنية ليست بالطويلة ساهمت بطريقة أو بأخرى في إعطاء الإيطاليين أولوية شبه مطلقة للتمتع بالحدّ الأقصى من الأراضي التونسية التي أظهر الفرنسيون تجاهها نوعا من اللاّمبالاة، واقتصرت الغاية الوحيدة لهذه الشركات على الأرباح المتأتية من عمليات التفويت. فعملية التفويت في مساحة ألفي هكتار من هنشير النفيضة الذي كان على ملك الشركة المارسيلية للقرض ثم وريثتها الشركة الإفريقية لم تأخذ بعين الاعتبار المسار الطويل والأتعاب التي تكبّدها الفرنسيون للحصول على هذا الهنشير الكائن بالوسط التونسي ووصل الأمر إلى حدّ تدخل حكومي فرنسي ناجع[39] لترجيح كفّة الشركة المارسيلية، فغياب العمل المنهج والتخطيط المسبق كان وراء التراجع الملحوظ للتعمير الفرنسي للأرياف التونسية، تراجع تتحمل "البرجوازية الفلاحية" الفرنسية قسطا هاما منه لأنها عانت من قصور ذهني لم يمكنّها من استيعاب فكرة "أن الأرض التونسية ومن باب أولى أن يخدمها فرنسي بطريقة أكثر جدوى ومردودية من نظيره الإيطالي أو الأهلي"[40] على حدّ تعبير "دانيال ڤولد شتاين".

لقد كان جديرا بالفرنسيين وبالخصوص هؤلاء المتحفّزين لتغيير الأوضاع لصالح أبناء المتروبول، التمعن في نقائص سياستهم المطبّقة بالبلاد التونسية وتوجيه الاهتمام مباشرة نحو موطن الضعف والنقائص الكثيرة التي عرقلت تركيز طبقة فلاحية ريفية فرنسية بالأرياف، وهذا ما سيحصل لاحقا كنتيجة مباشرة لتظافر عدد من العوامل الإستراتيجية والسياسية داخليا وخارجيا.

هذا الوضع الذي يمكن اعتباره مفاجأة بالنسبة للمتفائلين بمستقبل الوجود الفرنسي في الأرياف التونسية، يرجعه الملمّون مباشرة بالأوضاع الفرنسية الصرفة إلى

تضارب في مصالح أبناء المتروبول، حيث حافظ العديد من الملاكين الفلاحيين الكبار على موقفهم الرافض للتعايش جنبا إلى جنب مع غيرهم من أصحاب الملكيات الصغرى إيطاليين كانوا أو فرنسيين وبالتالي عرقلة السياسة المرغوب منها خلق نوع من التعايش بين نوعين من الملكيات.

كما كان لتعقّد الوضعيات العقارية للكثير من المساحات الفلاحية الموجودة خاصة بدواخل البلاد الأثر السلبي على نسق استصلاحها وتركها خارج دائرة الإنتاج والتداول الزراعي وذلك بالرغم من وجود أرضية تشريعية مثّل القانون العقاري لسنة 1885القاعدة الصلبة لانطلاقها بالإضافة إلى ما أبداه المستوطن الفرنسي المنطلق من المدن الفرنسية الكبرى من امتعاض وتردّد كبيرين من مجاورة الأهالي والإيطاليين ومشاركتهم نفس ظروف العيش وطرق العمل، وهو أمر يحتم على الساهرين على إنجاح المشروع الفرنسي البحث عن معمّرين فقراء، واستقطابهم للحصول على الأرض وبالتالي تقوية الروابط بين المعمّر والأرض التونسية.

ومن جهتها لن تبخل الإدارة الاستعمارية بتونس في باب التشريع العقاري بأي قانون أو مرسوم جديد من شأنه توسيع المساحات الزراعية الصالحة للاستغلال كما لن تتورّع عن بذل الجهد في منح أبناء المتروبول الأولوية المطلقة لنهب الراضي التونسية. لقد كان لزاما على الفرنسيين وخاصة القائلين منهم بضرورة طرد الإيطاليين "الدخلاء" من تونس، التحري من أحد الأسباب المشرّعة للحضور الإيطالي بالمحمّية. فتاريخيا تتمتع إيطاليا أو مجموع المماليك الإيطالية بامتيازات أقرّتها مختلف الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الطرفين قبل انتصاب الحماية الفرنسية بزمن ليس بالهيّن، وللتذكير فقد نصّت معاهدة 8 سبتمبر 1868 على أولوية إيطالية[41] في المجال التجاري والبحري وحتى المتعلق بسلامة الرعايا الإيطاليين بالبلاد، هذه المعاهدة على سبيل

الذكر لا الحصر ضمنت التفوق الإيطالي على امتداد 28 سنة أي أنّها تنتهي مع موفى سنة 1896.

ولقد وجد الفرنسيون أنفسهم مجبورين على احترام كل المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمها باي تونس مع جميع القوى الخارجية وخاصة المتوسطية منها، احترام نص عليه البند الرابع من معاهدة القصر السعيد بتاريخ 12 ماي1881[42]وذلك بصريح العبارة :"تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية". هذا الاعتراف الرسمي الفرنسي بما سبق من الاتفاقيات والمعاهدات وإن لن يتواصل لمدّة طويلة لعدّة اعتبارات سياسية واقتصادية فإنه سيسمح خلال مدّة صلاحيته بتطور هام للحضور الإيطالي الرسمي والجماهيري: تطور حافظ عليه التنقيح الموقع يوم 25 جانفي1884[43]بين السلطات الفرنسية ونظيرتها الإيطالية هذا إن لم يزد في تدعيم المكانة الإيطالية تجاريا، اقتصاديا، وبشريا بتونس.

خلاصة القول تبقى إيطاليا الأمّة الأكثر حضورا في المشهد التجاري والفلاحي التونسي حتى منذ فترة سابقة للحماية الفرنسية حضور قوي ساهم في توافد الإيطاليين بأعداد هامة وبزيادة سنوية فاقت كل التوقعات، هذا الوجود الإيطالي لا يمكن في ذات الوقت تجاهله أو التغاضي عنه لكونه يرجع في المقام الأول لغياب التركز الفرنسي اللازم بتونس.هذا الوضع الموجود بتونس المحمّية الفرنسية كان نتاجا مباشرا للأوضاع العقارية والاجتماعية بكل من المتروبول من جهة وإيطاليا من جهة أخرى. فالأوضاع العقارية تختلف اختلافا كليا بين الدولتين، فلئن وجدت فرنسا الحل في مستعمرتها الجزائر على الأقل لاستيعاب فلاحي الألزاس واللوران على إثر هزيمة 1870 وتكون بذلك قد تخلصت من عبئ ديمغرافي واجتماعي ثقيل من شأنه أن يتسبب في بعض الإشكالات. إضافة إلى النقص الديمغرافي الذي عرفته فرنسا البلد الاستعماري التوسعي والذي استنفذت جيوشه المنتشرة خارج الحدود جلّ القوى البشرية القادرة على الإنتاج وما

أثاره ذلك من مخاوف على الصعيد العسكري خاصة مع وجود التخوف من ألمانيا. إضافة إلى الاستقرار الذي عرفته فرنسا على مختلف المستويات وهو ما سبب عزوفا عن القدوم إلى تونس وقلصّ من تواجد الريفيين الفرنسيين[44]والاقتصار على الحضريين وفي غالبيتهم موظفون وإداريون بالمدن التونسية الكبرى.وعلى النقيض من ذلك عرفت إيطاليا تأزما اجتماعيا خاصة بجزئها الجنوبي سببه عقاري بالأساس حيث سيطر الملاّكين العقاريين الكبار على معظم المجال الفلاحي بصقلية وغيرها وذلك ما ألقى بظلاله على الفلاحين الفقراء الذين أصبحوا بدون عمل وبدون ارض. إضافة إلى تعمد الحكومة الإيطالية إرسال مواطنيها إلى البلاد التونسية في ظل صراع محتدم مع الجارة فرنسا، وذلك ما أدى مباشرة إلى توافد العديد من الفارين من جحيم الجنوب الإيطالي نحو الشواطئ التونسية علّهم يجدون الأفضل لتحسين أوضاعهم.

3- تكريس الحضور الفرنسي بالأرياف التونسية:أولوية مطلقة لصغار المعمرين

في إطار تطبيق سياسة الاستعمار الزراعي الرسمي بتونس بادرت الإدارة الاستعمارية إلى التعويل شبه المطلق على صغار المستوطنين ومتوسطي الإمكانيات لسدّ فراغ كان من الواجب أن لا يحصل منذ السنوات الأولى لتركّز الحماية، وقصد من هذه المرحلة تجاوز مخلفات التجربة الأولى من الوجود الفرنسي مرحلة اعتبرت فيها تونس الأرض الآهلة بالأجانب ومسيّرة من قبل الفرنسيين[45]. وبات من الضروري بالنسبة لدوائر القرار اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة لإصلاح الوضع "السّلبي" المنجرّعمّا سبق وبذلك أصبحت الحاجة أكيدة لإرساء تخطيط استعماري محكم ودقيق قائم على توفير الكثير من المقاسم الصغرى نظرا لازدواجية[46] فائدتها المتمثلة في تكثيف الوجود الفرنسي من جهة بحيث يكون عدد المستوطنين مرتبطا بالمقاسم المتوفرة [توفير مقاسم لا تتجاوز مساحة الواحد منها الـ50 هكتارا كحدّ أقصى] وتحسين المردودية عن طريق الاستغلال

المباشر من جهة أخرى وبذلك ستحدث نقلة نوعية على مستوى علاقة المستوطن الفرنسي بالأرض التونسية. ورغم هذا الإجراء الجديد فإنه لن يقع التخلي نهائيا عن الضيعات الكبرى التي مكّنت من تطويع المجال الفلاحي التونسي.

وأصبح الحديث شائعا عن وجود الآلاف من الهكتارات[47] المهملة والسّائبة بتونس والتي تنتظر مستغليها من الفرنسيين الذين أضحى استقدامهم ضرورة ملحة وواجبا وطنيا حتى تتم فرنسة البلاد[48] بصفة سريعة وذلك ما سيعجل بزوال كلّ تهديد للوجود الفرنسي بتونس. ومعروف بأن الأقلية من الفرنسيين المستقرين بالبلاد إبّان الحماية إضافة لكبرى الشركات العقارية قد تركزوا وبصفة خاصة بالشمال التونسي الخصب وبمنطقة الوطن القبلي (المراقبة المدنية بقرمبالية) في حين بقيت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بالوسط التونسي تحت تصرّف القبائل والعروش برغم الاختلاف في نوعية التربة ومشاكل ندرة المياه إضافة لضبابية المسائل العقارية التي ستسعى فرنسا إلى توضيحها. النّقص على مستوى المستوطنين وبطء نسق التعمير بالأرياف كبّلا سرعة الاستيلاء على هذه الأراضي وهو ما سيقع التفطن إليه انطلاقا من هذه المرحلة الجديدة لاستعمار البلاد.

فسوران Saurin مثلا كان يأمل في إيفاد ما بين 400 و500 ألف معمّر فرنسي إلى مستعمرات شمال إفريقيا[49]، منهم 100 ألف باتجاه تونس لتثبيت أقدام فرنسا بالمحمّية وبالمنطقة ككلّ والرّجل من المتفائلين بمستقبل الوجود الفرنسي إذا ما تم تطبيق هذه السياسة وفق ما هو مُسطّر لها.

نجاح هذا التّمشي الجديد يبقى رهين الدعم الإداري من المتروبول دعم مثلته وزارة الخارجية الفرنسية حيث حملت مراسلة من وزير الشؤون الخارجية ريبوRibot[50] إلى المقيم العام ماسيكو Massicault دعما لسياسة استقدام المستوطنين الفرنسيين إلى البلاد التونسية حيث لازالت الأراضي بدون مستغلين خاصة الأراضي التي اصطلح

عليها بأراضي الموَات والأحباس[51] هذه المساحات التي يمكن اعتبارها احتياطيا عوّل عليها الوزير الفرنسي لإيواء الوافدين من الأقاليم الفرنسية بشرط أن يكون ذلك في شكل مراكز استيطانية[52] تتوفر على المرافق الضرورية للاستقرار كالبنية التحتية الملائمة، البريد والمدرسة وهي نفس الملاحظات أو الشروط التي أشار إليها دعاة الاستيطان الفرنسي بتونس كشارل ريبان وجول سوران... فهذه المرحلة الجديدة والتي ستنشط خلالها عملية تعمير الأرياف التونسية ستتمّ خلالها المراهنة على صغار المعمّرين ومتوسطي الإمكانيات خاصة القادمين من الأقاليم الفرنسية الفقيرة.

بمثل هذا الدعم الإداري الفرنسي الرسمي يمكن إنجاح سياسة الاستعمار الزراعي منذ 1892، هذه السياسة الرسمية والتي لئن احتاجت للكثير من الأراضي فإنها بحاجة أكيدة للمستوطنين بالمعنى الصحيح للكلمة[53] أي فرنسي قادم لتونسبنية الاستقرار بالأرياف التونسية وممارسة النشاط الفلاحي بدرجة أولى دون الحاجة إلى الاستقرار بالمدن وتلك طريقة التي جعلت من اليد العاملة المحلية والأجنبية المزاحم الحقيقي[54] للعمّال الفرنسيين وبالتالي إحباط كل محاولات جدية للقدوم وإفشال المساعي الرسمية للاستيطانالباحثة عن خلق فئة عريضة من الفلاحين الفرنسيين القائمين بالأشغال الفلاحية بأنفسهم ولا "يخشون على أحذيتهم من الاتساخ"[55]. وبفضل هذه الفئة المركّزة في الأرياف التونسية ستضمن فرنسا تأثيرها القوي على البلاد على حدّ تعبير مدير الفلاحة الذي نادى صراحة بالتعويل على جموع غفيرة[56] من الفرنسيين والذين سيكونون مقياس نجاح الإدارة الفرنسية في برنامجها الاستعماري من خلال تأقلمهم مع موطنهم الجديد ذي البيئة شديدة الاختلاف عن بيئتهم الأصلية وهذا ما يستوجب عديد التنازلات والتضحيات من الجانبين: فالإدارة الفرنسية تطلب من المعمّر البقاء بتونس لأقصى مدّة زمنية ممكنة وهي بذلك تطالب نفسها الإيفاء بالتزاماتها نحوه. أملا في خلق واقع ديموغرافي جديد يمكنها من فرض هيمنتها البشرية على البلاد وتجاوز

التفوق العددي الإيطالي. هذه الرغبة الإدارية الصادرة عن الإدارة بفرنسا أو عن الإقامة العامّة بتونس والتي يمكن اعتبارها الجانب النظري كان لابد أن تلحق بجانب لا يقل أهمية وهو الجانب العملي أو التطبيقي والذي سينطلق حتما من المتروبول متّخذا من المناشير الإشهارية والحملات الدعائية حول معطيات تهم البلاد التونسية الخطوة الأكثر تأثيرا في الفرنسيين، وقد تكثفت هذه العملية خاصة بمحطات القطارات بالمدن الفرنسية الكبرى لضمان أوسع النجاح لهذه الخطوة و"حتى تكون المقابر آهلة بعظام الفرنسيين وتلك الآثار الواضحة لبصماتهم"[57].

بتبني هذه السياسة الاستعمارية الجديدة ذات الطابع الاستيطاني تكون الإدارة الفرنسية قد استجابت لمتطلبات المرحلة و ضغوطات كبار المستوطنين و في واقع الأمر ستكون هذه المرحلة محط اهتمام الجميع و في حالة ترقّب لنتائجها و أهم انجازاتها.

الهوامش:

1- Poncet(J): La colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881; étude de géographie historique et économique. Paris, La Haye 1962, p16

2-Yazidi (Béchir) : La politique coloniale et le domaine de l'état en Tunisie, Faculté de laMannouba, éd Sahar ,Tunis 2005, p82.

3-Chailley (Joseph)*:* La Tunisie et la colonisation française, Léon Chailley, Paris 1896, p 34.

4-Riban (Ch): Causeries sur la Tunisie agricole.Imprimerie rapide, Tunis 1905, p14

5-Ibid

6- Poncet(J): La colonisation…op cit, p173

7- أرشيف وزارة الشؤون الخارجية ;سلسلة تونس 1885-1916. بكرة 156، صندوق230، ملف1، وثيقة76: مراسلة الإقامة العامة لوزارة الخارجية بتاريخ 12 ديسمبر 1890 وتحمل مطالبة المعمرين بإحداث غرفة للتجارة بسوسة.

8- **ن. م**، ص228، م1، و136.

9- أ. و. ش. خ. س تونس 1885-1916، بكـ 157، ص231، م1، و39: مشروع قانون لتأسيس غرفة للتجارة والفلاحة بسوسة.

10- قضية هنشير الحمراء: أثيرت هذه القضية بعد رفض إدارة أملاك الدولة تسجيله لفائدة إسرائيليين بدعوى تداخل حدوده مع أراضي تابعة لها نتيجة أخطاء في عملية التحديد

11- أ. و. ت سلسلة E،ص 592 ، م 3 و 17: تقرير جناب مدير الزراعة إلى جناب سفير فرنسا المقيم العام بتونس بتاريخ 24 أفريل 1894.

12- **ن. م.**

13- أ. و. ت س C، ص 1، م 7، و6: أمر علي بتعيين خبير على رأس قسم الرسم التوبوغرافي لتحديد الأراضي الأحباس. (د.ت).

14- أ. و. ت س E، ص 252، م6، و 6: مراسلة بول بورد إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور بشأن أجبار أحد المستنزلين على دفع ما هو مطالب به لصالح جمعية الأوقاف. (د.ت)

15-Poncet(J) : la colonisation...op.cit p176

16- الفرشيشي(عبد الستار): الاستعمار الزراعي بجهة طبربة من 1881 إلى 1914: شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ. تونس 2002-2003 ص59 .

17- **ن.م.** ص 59.

18-Poncet(J): la colonisation...op,cit p177

[19]- Saurin (Jules): L'œuvre française en Tunisie, Imprimerie typo- lithographique, Tunis, p14.

20-Yazidi(B) :La politique coloniale...op, cit p 68.

21- Ibid, p 68

22- الفرجاني (خميس): عمال الأرض هم العنصر المستفيد من التبدلات التي أحدثها الاستعمار المغاربية عدد94/93 لسنة 1999، ص ص 164-206، التاريخية بين 1881 و1914، المجلة ص183.

23-Gaston(Loth): Le peuplement italien en Tunisie et Algérie. Armand Colin, 1905

24-Ibid. p173

25-Saurin (J): op.cit, p14

26-Ibid., p 15

27-Monchicourt (Charles): Les Italiens de Tunisie et L'accord Laval- Mussolini de *1935*, librairie Recueil Sirey Paris, 1938
28-Arnoulet(François) « Victor de Carnières, polémiste au début du protectorat français en Tunisie »InRevue d'Histoire Maghrébine, n°33-34 -1984, p12
29-Riban(Charles) : Causeries sur la Tunisie agricole. Imprimerie rapide Tunis 1894, p17
30-Yazidi(B) : La politique coloniale...op.cit, p 67
31- Gaston(Loth): le peuplement italien. Op.cit, p129
32- Poncet(J) : La colonisation…op cit, p178

33-Saurin(J) : op.cit, p38-40
34- Ibid., p175-
35-La Dépêche Tunisienne, 3 décembre 1897
36-Yazidi(B)...op.cit p 62
37- Goldstein (Daniel*)*:Libération ou annexion aux chemins croisés de l'histoire tunisienne 1914-1922, Maison tunisienne de l'édition, sep 1978, p 247.
38-Yazidi(B): La politique coloniale...op.cit, p 379
39- Poncet(J): La colonisation…op cit, p171
40-Goldstein (Daniel): Libération ou annexion. op.cit, p 247
41-Ibid,p 247
42-Monchicourt (Charles) : Les Italiens de Tunisie op.cit, p 5

43- المحجوبي (علي)، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، سراس للنشر 1986، ص[156].

44-Monchicourt (Ch) : Les Italiens de Tunisie op.cit, p 5
45-Sethom (Hafedh) « La vie rurale de la Tunisie contemporaine: étude historique etgéographique », in cahiers de Tunisie n° 53-56, Tunis, 1966, p 194
46-Yazidi(B):La politique coloniale...op.cit, p 62

47-الفرشيشي(عبد الستار): الاستعمارالزراعي..م .س ص54)

48- أ. و. ش. خ. س تونس 1885- 1916، بكـ 154، ص 224. م :1 مقال لBaulieu بعنوان "الهجرة" بتاريخ 27 سبتمبر 1890،ينادي فيه بضرورة التعويل على صغار المعمرين إلى شمال إفريقيا، و 82.

49-ن.م

50-Goldstein (Daniel): Libération ou annexion. op.cit, p 246

51- أ. و. ش. خ. س أوراق أعوان: أوراق روفيه بك 511، ص 496، م1: مراسلة وزير الشؤون الخارجية ريبوRibot للمقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 11 مارس 1891وو 263-266.

52-ن.مو 264

53-ن.م و 265

54-Monchicourt (Ch) : Les Italiens de Tunisieop.cit, p 54

55-Gaston(Loth): le peuplement italien. Op.cit, p126

56-Riban(Charles) : Causeries sur la Tunisie agricole. Imprimerie rapide Tunis 1894, p19

57-Yazidi(B): La politique coloniale...op.cit, p 94